اقتصاد

أعلاف مغشوشة في مصر

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

حذر نقيب الفلاحين المصريين، حسين أبو صدام، من تنامي ظاهرة غش الأعلاف في الأسواق هذه الأيام، وذلك عقب ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية. وسجلت أعلاف فول الصويا ارتفاعاً من 7 آلاف إلى 8500 جنيه للطن، والذرة الصفراء من 3400 إلى 5500 جنيه، وعلف الدواجن من 6 آلاف إلى 8500 جنيه. وتجاوز سعر النخالة حاجز 4500 جنيه، بزيادة 500 جنيه في الطن (الدولار = 15,7 جنيهاً).

وأوضح نقيب الفلاحين في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن عمليات الغش تتم عن طريقين، الأول، بعض المصانع المرخص، وذلك بالتلاعب في نسب المغذيات والمركزات، فالمدون على العبوة الخارجية، يختلف عن التركيبة الحقيقية التي تم تصنيعها في المصنع، والثاني، مصانع «بير السلم» وهي غير المرخصة، والتي تأتي بعبوات عليها اسم شركات معروفة، ثم تعيد تعبئتها بأعلاف مغشوشة.

وأشار أبو صدام إلى أن الخطورة تكمن في مثل هذه المصانع غير المرخصة، فقد تتم إعادة تعبئة أعلاف فاسدة، انتهت فترة صلاحيتها، أو تتم إضافة مواد ضارة بصحة الحيوان، وكذلك الإنسان، لها، كاشفًا أن هناك قرى في محافظات الشرقية والقليوبية والدقهلية (شمال العاصمة القاهرة)، اشتهرت بغش الأعلاف، ويذهب إليها التجار، طمعًا في المزيد من الأرباح.

ومن جانبه، أكد تاجر أعلاف، محمد عبد الحميد، على انتشار ظاهرة غش الأعلاف خلال الفترة الأخيرة عقب ارتفاع الأسعار إلى أكثر من 50 في المائة في بعض الأنواع.

وأضاف عبد الحميد في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه لوحظ خلال الفترة الأخيرة عرض بعض التجار لأنواع معينة من علف فول الصويا بسعر 4 آلاف جنيه للطن، في حين أن سعره في السوق يتعدى 8 آلاف جنيه، وهذا الفارق يوحي بوجود حالة غير طبيعية في هذا المنتج. وتابع: بعد البحث والتحري وجدنا أن مثل هذه الأعلاف المغشوشة تضاف إليها تركيبة كيميائية خاصة ترفع من نسبة البروتين حال إجراء تحليل لعينة من هذه الأعلاف، لكنها لا تعطي مردودا إنتاجيا لدى المربي. وذكر أنه بسبب هذه الأعلاف المغشوشة، وخاصة في تربية الدواجن، تم خروج الكثير من المربين من السوق، جراء خسارتهم نتيجة عدم حصولهم على الأوزان المطلوبة. وتستورد مصر حوالى 70 في المائة من احتياجاتها من الأعلاف، إذ بلغت الواردات من فول الصويا 4,58 ملايين طن، والذرة الصفراء 9,7 ملايين طن بنهاية 2020، وفقًا لتقارير الإدارة المركزية للحجر الزراعي (حكومية). وسبق وأن توقع تقرير لوزارة الزراعة الأميركية، أن يصل حجم واردات مصر من الذرة الصفراء بنهاية العام المالي 2020 /2021، إلى نحو 9,5 ملايين طن، وتُعد أسواق الأرجنتين وأوكرانيا ورومانيا أكبر موردي الذرة لمصر.

وتواجه الزراعة المصرية والثروة الحيوانية في مصر عقبات عديدة أبرزها أزمة شح المياه بسبب سد النهضة الإثيوبي، إذ تستهدف الحكومة تقليص زراعة المحاصيل «الشرهة للمياه»، وإجبار المزارعين على دفع مقابل مالي كبير لمنح تراخيص استخدام ماكينات رفع المياه، رغم ما يعانونه من أوضاع معيشية صعبة، في ظل تراجع صادرات المحاصيل الزراعية منذ بدء أزمة تفشي جائحة كورونا.

تراجعت «هواوي» لأول مرة منذ أكثر من سبع سنوات (Getty)

تراجع سوق الهواتف الذكية

ذكر تقرير صناعي أن سوق الهواتف الذكية في الصين تباطأ في الربع الثاني من العام، مع تقلص الشحنات بنسبة 17 في المائة على أساس سنوي إلى 74,9 مليون وحدة. وأظهرت شركة كاناليس لأبحاث سوق التكنولوجيا، أن شركة فيفو المحلية لتصنيع الهواتف الذكية احتلت الصدارة بشحنات سوقية بلغت 18,2 مليون وحدة في الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران، بينما تبعتها شركة أوبو بـ 16 مليون وحدة. وحلت شياومي، وهي علامة تجارية صينية أخرى، محل هواوي في المركز الثالث من حيث الشحنات، إذ شحنت 12,6 مليون وحدة خلال الفترة المذكورة، بينما جاءت آبل في المركز الرابع بشحن 7,8 ملايين وحدة. وتراجعت شركة هواوي، لأول مرة منذ أكثر من سبع سنوات، بحسب كاناليس.

لقطات

صادرات قياسية لتركيا في يوليو

أعلن وزير التجارة التركي محمد موش أن صادرات بلاده سجلت رقما قياسيا في يوليو/ تموز المنصرم بواقع 16,4 مليار دولار. ولفت موش في مؤتمر صحافي بأنقرة، أمس الإثنين، إلى أن الصادرات زادت في يوليو 10

بالمئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. وأكد أن صادرات يوليو تمثل أعلى رقم مسجل في الفترة نفسها حتى اليوم.

من ناحية أخرى، أفاد موش بأن صادرات الشهور الـ12 الأخيرة بلغت 201,5 مليار دولار، مسجلة رقمًا قياسيًا جديدًا في تاريخ الجمهورية. ولفت أن الصادرات التركية تتجاوز لأول مرة 200 مليار دولار على أساس سنوي.

من ناحية أخرى، ذكر موش أن الواردات بلغت 20,7 مليار دولار في يوليو، بزيادة قدرها 17 بالمئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. وأفاد بأن حجم الواردات زاد بنسبة 26 بالمئة في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وبلغ 146,8 مليار دولار.

الذهب يتراجع مع ترقب الوظائف الأميركية

انخفضت أسعار الذهب العالمية، أمس، وسط مخاوف المستثمرين من تحسن بيانات وظائف القطاعات غير الزراعية لشهر يوليو/ تموز، والتي ستصدر بنهاية الأسبوع الحالي. وانخفض المعدن الأصفر في التعاملات الفورية، صباح أمس، بمقدار 5,51 دولارات أو بنسبة 0,30 بالمئة، ليتداول عند 1808,68 دولارات للأوقية. وجاء انخفاض أسعار الذهب رغم تراجع مؤشر الدولار مقابل ست عملات رئيسية بنسبة 0,22 بالمئة، عند 92,547 نقطة.

ويترقب المستثمرون صدور تقرير الوظائف الأميركي الشهري لتقييم مدى صحة سوق العمل، مع توقعات بأن تظهر البيانات قوة وتيرة التوظيف خلال يوليو/ تموز والتي يكون لها تأثير مباشر على ارتفاع مؤشر الدولار.

حكومة الاحتلال تصادق على الموازنة

وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أمس، على مشروع الموازنة العامة للعام المقبل، للمرة الأولى منذ 3 سنوات، بعد توافق غالبية الأعضاء على بنودها. وينظر إلى الموازنة على أنها المؤشر لمدى قدرة هذه الحكومة برئاسة نفتالي بينت على البقاء. ويتعين على الحكومة الحصول على موافقة الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) على مشروع الموازنة قبل الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وإلا فإن الحكومة ستسقط. وقالت هيئة البث الإسرائيلية: «بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات بدون موازنة للدولة، صادقت الحكومة اليوم على موازنة لعام 2022».

أميركا تواصل مساندة السودان اقتصادياً وإنسانياً

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

تواصل أميركا تقديم مساعداتها الاقتصادية والإنسانية للسودان الذي يواجه أزمات مالية واقتصادية خانقة. وأشادت مديرة الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة سامانثا باور بالمرحلة الانتقاليّة في السودان، وذلك خلال زيارة تُجريها للبلاد وتبحث فيها مع المسؤولين بشأن الحاجات الاقتصاديّة والإنسانيّة الملحّة. ويعاني السودان من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية خلال الفترة الأخيرة، إذ أكدت بيانات حكومية أن معدل التضخم ارتفع لمستوى قياسي إلى 412,75 بالمائة خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، بزيادة 33,96 نقطة عن شهر مايو/ أيار الماضي، وهي أعلى نسبة للتضخم في العالم.

وقالت باور خلال مؤتمر صحافي في الخرطوم، أول من أمس، وفقا لوكالة «فرانس برس»، إنّ «تركيزي في هذه الزيارة... ينصبّ بشكل مباشر على احتياجات التنمية الاقتصاديّة في السودان والاحتياجات الإنسانيّة المستمرّة». وأشارت باور إلى أنّ الولايات المتحدة تهدف إلى مساعدة السودان على «تنشيط الاقتصاد» و«جذب الاستثمارات الأجنبيّة».

والتقت المسؤولة الأميركية رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، حيث بحثا الدور المرتقب للوكالة، فضلا عن الدعم الأميركي المقترح للسودان البالغ قدره 700 مليون دولار والذي سيتم توظيفه في الأولويات التنموية للحكومة. وزيارة باور هي أحدث زيارة لمسؤول أميركي كبير إلى السودان. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، رفعت واشنطن اسم السودان من لائحتها للدول الراعية للإرهاب، وتعهّدت لاحقًا بمساعدة البلاد على سداد متأخّراتها في البنك الدولي. وقالت مساعدة الرئيس الأميركي لشؤون أفريقيا في مجلس الأمن القومي دانا بانكس، يوم الجمعة الماضي، عقب لقاء مع السفير السوداني في واشنطن نور الدين ساتي، إنّ «هناك بعض الأشياء المثيرة القادمة في الطريق في العلاقات مع السودان ولشعب السودان فترقبوها». واستقبل ميناء بورتسودان، في يونيو الماضي، باخرة قمح من المعونة الأميركية تقدر بنحو 48 ألف طن. وشحنة القمح تلك من جملة 300 ألف طن ستصل تباعا حتى نهاية العام الحالي، كانت قد وعدت بها أميركا.

ويعاني السودان من نقص متكرر في الخبز المدعم وسط أزمة اقتصادية ممتدة أوقدت شرارة احتجاجات عارمة أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير في العام 2019.

مال وسياسة

إحياء سكة حديد سيناء... هل يفيد سكان غزة؟

اعاد النظام المصري الحياة لمشروع سكة حديد الاسماعيلية - سيناء وسط تساؤلات حول مدى إمكانية استفادة قطاع غزة منه، ومخاوف من عرقلة «داعش» لتنفيذه

سيناء ـ **محمود خليل**

تستمر الأعمال الهندسية في مشروع خط سكة حديد الإسماعيلية - سيناء، مروراً بقناة السويس، بعد فشل عملها في المرة الأولى عند إنشائها في عهد الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، عام 1997، إذ توقف عند مدينة بئر العبد، آنذاك ضمن مرحلته الأولى. وتُظهر صور جديدة حصلت عليها «العربي الجديد» حصرياً، كميات من «الفلنكات» اللازمة كاساس لتجهيز سكة الحديد، في منطقة قريبة من قناة السويس، ضمن الأعمال القائمة بشكل متسارع في المشروع الممتد من الإسماعيلية وصولاً لشمال سيناء، فيما يمنع الجيش المصري الاقتراب من منطقة العمل، أو تصوير المنطقة، ويقوم بحملات تفتيش لهواتف المارة من الطريق الرئيسي هناك. ويسعى نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى إعادة تنشيط المشروع بكافة مراحله، في هذه المرحلة. ويأتي ذلك بعد أحاديث سياسية إسرائيلية وأميركية ضمن ما كان يسمى بـ«صفقة القرن» التي تشمل تطوير البنى التحتية في شمال سيناء (شمال شرقي مصر) لتخدم الفلسطينيين في قطاع غزة، من خلال تطوير مطار العريش، وهذا تم إنجازه، وميناء العريش كذلك، بالإضافة إلى إحياء خط سكة الحديد، ومشاريع أخرى تتعلق بالطاقة والمياه. وفي تفاصيل العمل بالمشروع، قال مصدر حكومي بمحافظة شمال سيناء، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إنّ خط سكة الحديد الذي يجري العمل عليه حالياً، بعد إعادة إحياء لمشروع قديم من فترة التسعينيات، ويهدف إلى ربط غرب القناة بشرقها، من خلال سكة حديد تنطلق من محطة الإسماعيلية غرباً وصولاً لمدينة رفح شرقاً، بما يشمل ذلك المرور على مطار العريش الدولي والميناء ومناطق العمل الاقتصادي في وسط سيناء، ومعبر رفح البري المؤدي إلى قطاع غزة، الذي يعد المتنفس الوحيد لسكان القطاع، ومرمهم نحو العالم الخارجي. ولم يحدّد المصدر قيمة كلفة مشروع إنشاء السكة الحديد المزمع إنشاؤها في سيناء ومصادر تمويله، وما إذا كان من الموازنة العامة للدولة أو عبر الاقتراض الخارجي كما هو الحال مع مشروعات قومية أخرى، آخرها مشروع القطار السريع البالغة كلفته 32 مليار دولار. ويعد مشروع السكة الحديد بمنطقة سيناء استراتيجياً وتقوم على تنفيذه القوات المسلحة المصرية من خلال الهيئة الهندسية، بمشاركة مئات المهندسين والعمال، ويستغرق العمل به حتى نهاية العام المقبل، لاتمام وصول الخط إلى حدود قطاع غزة وإنشاء المحطات اللازمة لتسهيل حركة المسافرين والبضائع من سيناء إلى باقي المحافظات المصرية وبالعكس.

يشار إلى أنّ محافظة شمال سيناء تعاني من ضعف في البنى التحتية، لا سيما خطوط النقل والحركة، نظراً إلى تأثرها بالحرب القائمة بين تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» وقوات الجيش المصري منذ 8 سنوات تقريباً، وفي ظلّ إهمال الحكومات المصرية المتعاقبة منذ عقود لمحافظة شمال سيناء، وإبداء الاهتمام بمحافظة جنوب سيناء نظراً إلى وجود المناطق السياحية فيها. وتتهدّد المشروع الجديد المتعلق بخط سكة الحديد خطورة تعرضه للضرر والإعاقة على يد التنظيم الإرهابي الذي اعتاد استهداف مشاريع الجيش المصري في شمال ووسط سيناء على مدار السنوات الماضية.

وبحسب مراقبين، فإنّه عند الحديث عن مشروع بهذا الحجم والكلفة، ويتعلق بسيناء التي هجّر الجيش المصري آلاف السكان منها، لا بد من العودة إلى ما جاء في تقرير مركز أبحاث إسرائيلي يمني يتحدث عن معالجة «التحديات» التي يمثلها قطاع غزة لإسرائيل، من خلال تنفيذ خطة لتطوير شمال سيناء، عبر التوسع في بناء مشاريع بنى تحتية يمكن أن توظف في تحسين الأوضاع الاقتصادية في القطاع.

وفي ورقة صادرة عنه، لفت «المركز الأورشليمي لشؤون المجتمع والدولة»، الذي يرأس مجلس إدارته دوري غولد، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق، إلى أنّ تدشين بناء مشاريع بنى تحتية وسياحية في شمال سيناء، سيوفر فرص عمل للغزيين، إلى جانب مساهمته في معالجة مظاهر الحصار المفروض حالياً على القطاع. وتقترح الخطة، التي أعدها العميد المتقاعد شمعون شابيرا، الباحث في المركز، والذي سبق أن عمل سكرتيراً عسكرياً لرئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، أن تتولى كلّ من الولايات المتحدة والدول الخليجية مهمة التمويل. وتشمل الخطة تدشين ميناء بحري داخل ميناء العريش الحالي، ليُسمح برسو السفن الكبيرة التي ستستخدم في عمليات الاستيراد والتصدير لصالح قطاع غزة، وهذا ما تم فعلياً. وتتضمن الخطة أيضاً بناء مطار «دولي» في محيط العريش، يسمح بحركة البضائع والمسافرين من غزة وإليها، وهذا ما تم فعلياً بتوسيع حرم مطار العريش بقرار مباشر من السيسي، إلى جانب تدشين محطة لتوليد الكهرباء عبر استخدام الغاز الطبيعي، الذي يتم استخراجه من حقول الغاز المصرية في البحر الأبيض المتوسط، على أن يتم تزويد غزة وشمال سيناء بالكهرباء التي يتم إنتاجها في هذه المحطة، وهذا ما تم بإنشاء محطة كهرباء في مدينة الشيخ زويد.

> 40
> استناداً إلى الخطة الاقتصادية التي صاغها جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، فإنّهم كانوا يطمحون إلى تخصيص رأس مال ضخم للمشروعات بالمنطقة ضمن صفقة القرن، منها 40 مليار دولار، في شكل منح وقروض.

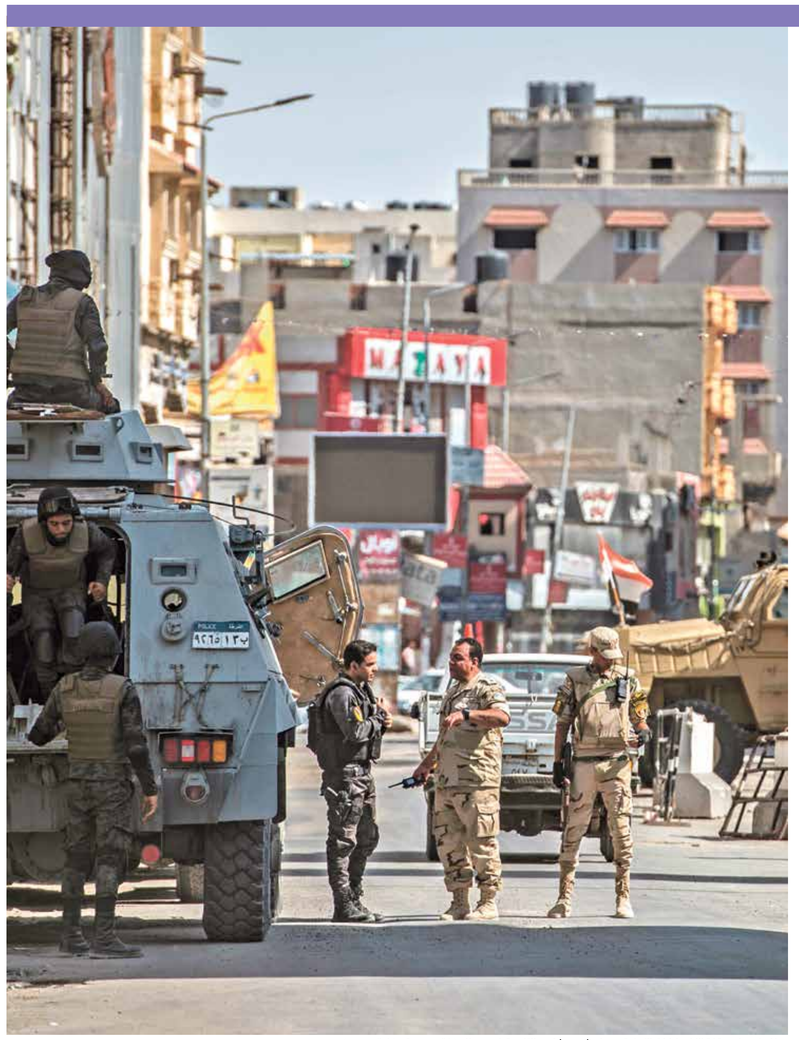
مخاوف من عرقلة الاضطرابات الأمنية و«داعش» مشاريع التنمية في سيناء (خالد دسوقي/فرانس برس)

سفر

كويتيون ينعشون سياحة بودروم

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أصبحت مدينة بودروم التركية واحدة من أهم الوجهات السياحية البحرية للكويتيين بسبب طبيعتها البحرية واعتدال أجوائها، إذ ساهموا في تحريك عجلة الاقتصاد السياحي داخل هذه المدينة الساحلية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط. ورغم عدم وجود إحصائيات واضحة لعدد السياح الكويتيين الذين يقضون صيفهم في مدينة بودروم من أصل 120 ألف سائح كويتي زاروا تركيا خلال جائحة كورونا في الصيف الماضي، وفق إحصائيات وزارة السياحة التركية في مارس/ آذار الماضي، إلّا أنّ أحمد زين، وهو مدير مكتب سياحي في الكويت يقول لـ«العربي الجديد» إنّ عدد السياح الكويتيين الذين يقضون صيفهم في مدينة بودروم هذا العام، ذهب 30 ألفاً منهم على الأقل إلى مدينة بودروم الساحلية على فترات مختلفة. وأضاف زين أنّ بودروم تمثل وجهة سياحية مفضلة للكويتيين الذين يحبون الحياة البحرية كلّ عام، لكنّها هذا العام تفوقت على كلّ الوجهات التقليدية الأخرى مثل ماربيا في إسبانيا وميكونوس في اليونان بسبب الاشتراطات الصحية هناك والإغلاق الجزئي، ورغم وجود عدد من السياح الكويتيين في هذه المدن المذكورة إلّا أنّ أغلبهم اتجه إلى بودروم. ويقول حمد العجمي، وهو شاب كويتي جاء إلى بودروم لأول مرة للسياحة لـ«العربي الجديد»: «بودروم مدينة جميلة ورائعة وتشبه الجزر والمدن اليونانية الساحلية، لكنّ الفارق أنها أرخص بكثير منها، ومستوى البنية التحتية فيها مذهل بشكل كبير جداً».

يتابع العجمي أنّه قام بتصوير رحلته إلى بودروم، فذُهل أقاربه من المستوى المتطور فيها، وقرروا زيارتها بعدما كانت زيارتهم لتركيا تقتصر على إسطنبول والشمال التركي الريفي فقط. بدوره، يقول وليد السعيدي، وهو سائح كويتي، إنّه ذهب في أوائل يوليو/ تموز الماضي، إلى ميكونوس اليونانية حيث اعتاد قضاء إجازته الصيفية مع أصدقائه، لكنّه فوجئ بقرار السلطات الصحية اليونانية فرض قيود على الحركة هناك فاتجه إلى بودروم التركية لأول مرة.

أما الكويتي عمر الظفيري، فيقول لـ«العربي الجديد» إنّه يزور بودروم بشكل مستمر لأكثر من 6 سنوات، كما زار المدن البحرية الأخرى القريبة منها مثل فتحية وأنطاليا والانيا، لكنّ أفضل مدينة بالنسبة له كانت بودروم.

يضيف الظفيري: «الكثير من شيوخ الأسرة الحاكمة في الكويت والتجار بدأوا بالتوافد على بودروم في السنوات الأخيرة وصارت بالنسبة لهم مكاناً مفضلاً، وهذا الأمر يعطيها مكانة كبيرة لدى الكويتيين الذين يرون الشيوخ والتجار يذهبون إليها، مما يحولها من مدينة للسياحة من الدرجة الثانية إلى مدينة من الدرجة الأولى تنضم إلى مصاف نخب أماكن السياحة البحرية الكويتية مثل ماربيا الإسبانية وميكونوس اليونانية وكانّ الفرنسية».

وقال سليمان جافيد، وهو مالك لأحد المقاهي في بودروم لـ«العربي الجديد»: «كان الموسم كارثياً في العام الماضي بسبب ظروف فيروس كورونا، لكنّ الأمور أفضل بقليل هذا الموسم، ولا سياح أجانب وأغلب السياح أتراك، إضافة إلى الكويتيين الذين توافدوا بقوة هذا العام».

يضيف جافيد: «أغلب الكويتيين لا يسكنون في الفنادق الموجودة وسط البلد، بل يسكنون في الفلل والمنازل المحيطة بها، لكنّهم ينزلون إلى وسط البلد كلّ يوم وينشطون حركة الأسواق، وأغلب زبائني الحاليين هم من الكويتيين والأتراك، ولا وجود للأجانب بكثرة هذا الموسم، ربما هناك مجموعة أو اثنتان من أوكرانيا».

بدوره، يقول محمد يلدز، وهو صاحب صالون حلاقة في بودروم، لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد السياح الكويتيين هذا العام لافت أكثر من الأعوام الماضية، بسبب انعدام وجود السياح من جنسيات أخرى تقريباً. اليوم، في محل الحلاقة الخاص بي، كان أكثر من نصف الزبائن من الكويتيين وأتمنى أن تتحول بودروم إلى وجهة دائمة لهم».

زيادة أعداد السياح في المدن الساحلية (Getty)

أخبار العرب

الاحتلال يستهدف المزارعين والصيادين في غزة

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، الصيادين والمزارعين الفلسطينيين بالرصاص في بحر مدينة غزة، وفي الأراضي الزراعية الحدودية شرق المدينة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية، أن زوارق بحرية الاحتلال هاجمت مراكب الصيادين وهي على بعد ثلاثة أميال بحرية، قبالة بحر منطقة السودانية شمال غرب مدينة غزة، بالرصاص، وفتحت عليها خراطيم المياه، من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات. وفي غضون ذلك، أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة في أبراج المراقبة العسكرية بمحيط موقع ملكة شرق مدينة غزة النار صوب مجموعة من المزارعين الفلسطينيين، وهم في أراضيهم الزراعية، وتحديدا في حي الزيتون جنوب شرق المدينة، وأجبرتهم على مغادرتها. يشار إلى أن قوات الاحتلال تتعمد يوميا استهداف الصيادين في بحر غزة، والمزارعين في الأراضي الزراعية الحدودية، وتمنعهم من ممارسة مهنتي الصيد والزراعة.

تونس تسعى إلى خفض العجز المالي

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، في مقطع مصور نشره مكتبه، أول من أمس، إنه توجد اتصالات مع «بلدان صديقة» لخفض العجز المالي للبلاد، لكنه لم يذكر تفاصيل. وارتفع العجز المالي والدين العام في تونس بشكل حاد في العام الماضي نتيجة الوباء، وتجري الحكومة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض. وأصبح مستقبل المفاوضات بين تونس وصندوق النقد الدولي على المحك في ضوء التطورات السياسية في البلاد، في وقت تزيد فيه الضغوط على الموازنة التي تحتاج إلى ما لا يقل عن 7 مليارات دولار لسداد العجز ومواصلة تسيير النفقات الضرورية. وتترقب دوائر القرار المالي مآل التدابير الانقلابية التي اتخذها الرئيس التونسي، ليل 25 يوليو/ تموز، بتجميد البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، من أجل تحديد المفاوضين الجدد من الجانب التونسي، بهدف استكمال خريطة التمويل الخارجي للموازنة التي صادق عليها مجلس نواب منذ ثمانية أشهر.

تقارير عربية

فروض

الأردن يتجه لتخفيف عقوبات المتعثرين عن سداد الديون

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بعد أشهر من النقاش والجدال، انتهت لجنة حكومية من إجراء تعديلات واسعة على قانون التنفيذ القضائي في الأردن، تشمل عقوبات مخففة بحق المدين والحدّ من حبسه والتوسع في حالات منع إيقاع عقوبة الحبس في حال تعثّره عن سداد الدين وسط تباين الآراء المؤيدة والمعارضة لحبس المدين. وتضمنت التعديلات التي يتوقع إقرارها من قبل الحكومة قريباً، الحدّ من حبس المدين بشكل مباشر وغير مباشر، والتوسع في الحالات التي يمنع فيه حبس المدين، وتقليل مدة الحبس المنصوص عليها في القانون الحالي، وتخفيض مدة المبالغ اللازمة لإجراء التسويات المالية بين الدائن والمدين.

وقال المحامي محمود قطيشات، لـ«العربي الجديد»: «تضمنت التوصيات التي خرجت بها اللجنة المشكلة من قبل رئيس الوزراء بشر الخصاونة، العام الماضي تخفيض مدة حبس المدين لتصبح مدة الحبس للدين الواحد في السنة 60 يوماً، بدلاً من 90 يوماً، وتحديد مدة الحبس التراكمية بـ120 يوماً مهما بلغت الديون أو الدائن، إذ إنّ المدة في القانون الحالي مفتوحة وغير محددة بمدة معينة».

ومارس نشطاء ومؤسسات مجتمع مدني ضغوطاً كبيرة على الحكومة لإلغاء حبس المدين بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وتماشياً مع المعاهدة الدولية التي صدق عليها الأردن في 2006 ودخلت حيز التنفيذ، وبموجبها لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقد. ويقدر عدد المطلوبين للقضاء الأردني بسبب قضايا

> 300 ألف شخص مطلوبون للقضاء بسبب قضايا مالية

مالية أكثر من 300 ألف شخص، بحسب بيانات رسمية.

وطالبت نقابة المحامين الأردنيين أكثر من مرة بإعادة تفعيل النصوص القانونية التي تقضي بحبس المدين في حال تعثره عن سداد الدين للغير، ولاقت انتقادات واسعة في الشارع الذي يرى في تلك المطالبة تضييقاً على المواطنين الذين يعانون من صعوبات مالية بالغة تعمقت بسبب جائحة كورونا. وتجاوزت مديونية الأفراد في الأردن 15 مليار دولار، عدا عن مديونية القطاعات المختلفة وفق تقارير مصرفية.

وتضمنت التعديلات على القانون جواز استئناف الكفالة فقط لغايات وقف تنفيذ قرار الحبس وكذلك تعديل الحد الأدنى لمقدار التسوية التي تحول دون حبس المدين من 25 في المائة من قيمة المبلغ المحكوم به إلى 15 في المائة من أصل المبلغ المحكوم به وتستثنى الفوائد من احتساب قيمة التسوية.

وقال المحامي قطيشات إنّ التعديلات المقترحة ستحدث مشكلات كبيرة بين الدائن والمدين، إذ سيتعذر على صاحب الدين تحصيل حقوقه المالية المترتبة على الغير كون القانون المعدل اشتمل على بنود لصالح المدين.

وأضاف أنّ الحكومة ما زالت تمنع حبس المدين لنهاية العام الحالي، بسبب تداعيات جائحة كورونا وتعثر مواطنين وقطاعات مختلفة في سداد الديون، مشيراً إلى أنّ هناك عشرات الآف القضايا المجمدة في القضاء بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع العام المقبل، ونبّه إلى خطورة التعديلات وانعكاساتها على الأمن المجتمعي باحتمال حدوث خلافات واشكاليات بين الدائن والمدين خلال الفترة المقبلة.

واشترطت التعديلات المقترحة أن تبدأ المزايدة بنسبة 50 في المائة من القيمة المقدرة للمال محل المزايدة بينما في السابق كان يمكن بيع مال المدين بأقل من 50 في المائة من قيمته المقدرة. واقترحت توصية بإضافة المادة 117 مكرر، التي تقضي بسريان أحكام القانون المعدل على قرارات الحبس السابقة وقضايا التنفيذ المنظورة.

وكانت الحكومة قررت سابقاً استمرار إجراءات التقاضي دون تنفيذ الحبس بحق المدين مع تثبيت حق الدائن فيما يعرف بـ«أمر الدفاع 28» نافذاً إلى نهاية العام الجاري 2021، مع التأكيد على منع المدين من السفر لحين قضاء الدين. وحددت الحكومة سقفاً للدين لغايات منع حبس المدين بواقع 100 ألف دينار (ما يعادل 141 ألف دولار) فيما يتم إيقاع عقوبة الحبس إذا زاد المبلغ عن ذلك، إذ تقع غالبية حالات التعثر عن السداد دون السقف المحدد.

ووفقاً لبيانات حديثة صادرة عن البنك المركزي، ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة من قبل البنوك العام الماضي إلى 2,3 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 4% عن عام 2019 وذلك من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في الأردن والبالغ قيمتها 48,4 مليار دولار.

ووفقاً لتصنيف البنك الدولي يأتي الأردن من بين 8 اقتصادات نامية في المنطقة، تظهر فيها بشكل أكبر معدلات الفقر بين السكان هذا العام نتيجة التأثيرات السلبية لكورونا، متوقعاً أن ترتفع نسبة الفقر في المملكة إلى 27%.

ويرى الخبير الاقتصادي، عوني الداوود، أنّ التعديلات المقترحة قد تكون مفيدة من ناحية المدين بتخفيض عقوبات الحبس التي تترتب عليه، لكن من زاوية أخرى، ستكون لها انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي من خلال إحجام أصحاب الأموال وكبار التجار وغيرهم، ربما، عن إقراض الغير أو البيع بموجب شيكات أو كمبيالات مؤجلة الدفع، ما يؤثر سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي.

ويقول الداوود لـ«العربي الجديد»: «لا بدّ من مواءمة بين أوضاع المدين وضمان الدائن بتحصيل حقوقه، وأن تكون عملية الإقراض بناء على معطيات تبين قدرة المدين على السداد».

كورونا يفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين (Getty)

سورية

النظام يلاحق العمل الإضافي للموظفين

عدنان عبد الرزاق

سادت مخاوف في أوساط الموظفين السوريين الذين يشتغلون بعمل إضافي لتحسين دخولهم، بعد إعلان الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش «جهة رقابية تتبع لرئيس الوزراء مباشرة» ملاحقة الذين يمارسون أعملاً إضافية خارج أوقات دوامهم الرسمي. ونقل موقع «هاشتاغ سورية» عن مصادر رسمية «نية الهيئة» ملاحقة الموظف الذي يعمل عملاً إضافياً إن لم يحصل على موافقة مسبقة من وزارته لممارسة العمل الثاني، وإلّا سيكون أمام مخالفة كبيرة «من الممكن أن تفقده وظيفته الأساسية». وفي هذا السياق، يؤكد الاقتصادي السوري، علي الشامي، من العاصمة دمشق، أنّ هذا الطرح بدأ تداوله، خلال الفترة الأخيرة، في ما يخص العمال في بعض القطاعات كالإعلام والنفط، كاشفاً لـ«العربي الجديد» أن بعض المسؤولين بقطاع الإعلام استدعوا صحافيين وحذروهم من العمل بمكان ثان، وإلاّ سيتم فصلهم من عملهم الأول، مُستبعداً في الوقت نفسه الاستجابة لتلك التهديدات ولو خرجت بنص جديد من رئاسة الوزراء، لأنّ القانون الذي تستند إليه الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عمره أكثر من 17 عاماً.

ويتساءل الاقتصادي السوري، كيف يمكن ملاحقة الموظفين الذين يسعون لتأمين أبسط سبل الحياة، من دون منحهم أجوراً توصلهم إلى الحد الأدنى من العيش؟ ويشدد على أنّ تكاليف المعيشة للأسرة السورية، تزيد عن 1,2 مليون ليرة وفق آخر الدراسات، لكنّ متوسط الراتب وبعد زيادة الأجور، لا يزيد عن 73 ألف ليرة سورية (الدولار = نحو 3200 ليرة). وينص القانون الأساسي للعاملين بالدولة في بابه التاسع، على وجوب حصول الموظف على موافقة خطية من وزارته إن أراد ممارسة عمل ثان، مع شرط عدم التضارب والإضرار بأداء واجبه الوظيفي الأول.

من جانبه، يتساءل رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار، غزوان قرنفل: «ما هي قيمة القانون أمام احتياجات الواقع المعيشي في اللحظة التي تعجز خلالها الدولة عن النهوض بمسؤولياتها لتأمين الحاجات الأساسية للناس وإعطاء الموظفين المقابل المالي لجهدهم وعملهم بما يسمح لهم بالعيش بالحدّ الأدنى للكرامة الإنسانية»، ويقول قرنفل لـ«العربي الجديد» إنّه يمكن تطبيق القانون حين يكون أجر العامل يوازي المصاريف في وقت صدور القانون، أي عام 2004، فالأجر وقتذاك كان نحو 400 دولار، أما اليوم فلا يزيد راتب الموظفين عن 23 دولاراً، ما حوّل أكثر من 90% من السوريين إلى فقراء. وحول العقوبات التي يمكن أن تتخذها حكومة الأسد بحق العاملين بعمل ثان من دون موافقة، يضيف القانوني السوري: «بداية تسقط القوانين أمام احتياجات الإنسان، خصوصاً إن كانت قديمة وصادرة في ظروف مغايرة للواقع الراهن، لكن رغم ذلك، يمكن لرئيس الوزراء أن يعاقب أي مخالف بنقله من العمل أو فصله تعسفياً، وهذه الميزة (الفصل التعسفي من دون ذكر السبب) ممنوحة لرئيس الوزراء السوري».

وفي المقابل، أكدت مصادر خاصة من العاصمة السورية دمشق لـ«العربي الجديد» أنّ ما تم تداوله حول فصل العاملين، ممن ينشطون في عمل ثان من دون موافقة، خصوصاً ببعض القطاعات لا يمكن تطبيقه على مختلف المجالات، لأنّ الحكومة، حسب المصادر، تعرف الفارق الهائل بين الدخل والإنفاق، وهي عاجزة عن ردم تلك الفجوة. وتشير المصادر، التي رفضت تحديد هويتها، إلى أنّ «السوريين لا يجدون عملاً بسبب إغلاق المنشآت وانعدام الاستثمار، فالبطالة تزيد عن 83% وفق أرقام غير رسمية، فمن سيجد عملاً ثانياً إلّا من يتمتعون بمهنية وخصوصية بقطاعاتهم؟».

ونقلت مصادر من معاون رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بدمشق، هيثم كبول، عدم صحة الأنباء المتداولة حول ملاحقة الموظفين المزاولين لأعمال إضافية، لكنّه يؤكد أنّه يمكن وباي وقت دخل العامل من نحو 400 دولار إلى ما يعادل 23 دولاراً.

وتشير مصادر سورية إلى أنّ قوة العمل بسورية، قبل عام 2011 كانت تزيد عن 3,5 ملايين عامل، منها نحو 1,8 مليون عامل بالقطاع الحكومي، لكن اليوم، ورغم عدم وجود أيّ إحصاء رسمي، لا يزيد عدد العمال بالقطاعين العام والخاص عن مليون عامل، بعد التهجير والقتل والفصل من العمل.

وما يزيد مخاوف السوريين العاملين بعمل ثان، غياب أيّ قانون واضح ينصّ على الطمأنة خلال سعيهم لتحسين دخلهم وكفاية أسرهم ولو بالحد الأدنى، بعد مضاعفة سعر الخبز والمحروقات وارتفاع الأسعار، إذ لا يغطي الأجر الشهري، وفق دراسة لمركز قاسيون «مستقل» سوى 7 في المائة تقريباً من حاجات المعيشة الأساسية للأسرة.

«أرامكو» تنفي تعدين بيتكوين

نفت شركة «أرامكو» السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، أمس الإثنين، الأنباء التي تزعم دخولها في أنشطة العملات الرقمية خصوصاً عملة بيتكوين. وقالت «أرامكو» في بيان رسمي، إنّ «الإعلان جاء إشارة إلى ما تداولته تقارير، أخيراً، تزعم أنّ أرامكو تخطط للدخول في أنشطة تعدين بيتكوين». ونشرت منصات تداول للعملات الافتراضية ووسائل إعلام أجنبية، الأسبوع الماضي، أخباراً حول نية «أرامكو» الاستثمار في العملات الافتراضية، ضمن أدوات محفظتها الاستثمارية.

والشركة النفطية السعودية، أكبر شركة زيوت في العالم بمتوسط إنتاج يومي في الظروف الطبيعية 10 ملايين برميل، وتبلغ كلفة إنتاجها للنفط 2,5 دولار لكلّ برميل. وتشهد أسعار العملات الافتراضية تراجعات منذ إبريل/ نيسان 2021.

أخبار العالم

«إتش إس بي سي» يضاعف أرباحه

أعلن مصرف «إتش إس بي سي»، أمس الإثنين، أنه سيستأنف دفع الأرباح لحملة الأسهم بعدما ازدادت أرباحه للنصف الأول من العام بأكثر من الضعف بفضل عملية إعادة هيكلة متواصلة وتركيزه على آسيا. وتفوق النتائج تقديرات المحللين وتمثل دفعة للمقرض الذي يعتمد على آسيا بعدما تعرّض لضربة عام 2020 جرّاء فيروس كورونا والتوتر الجيوسياسي. وارتفعت أرباحه المسجلة قبل حساب الضرائب 6,5 مليارات دولار لتصل إلى 10,8 مليارات دولار بينما ازدادت الأرباح المسجلة بعد الضرائب 5,3 مليارات دولار إلى 8,4 مليارات دولار. كما أعلن المصرف عن أرباح مؤقتة تبلغ سبعة سنتات لكل سهم عادي للنصف الأول من العام.

ارتفاع مبيعات كيا 8,7% في يوليو

قالت شركة كيا، ثاني أكبر صانع للسيارات في كوريا الجنوبية، أمس، إن مبيعاتها ارتفعت بنسبة 8,7% في الشهر الماضي، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بفضل الطلب الخارجي القوي على سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات. وذكرت الشركة في بيان لها أنها باعت 241,399 سيارة في يوليو/ تموز، ارتفاعا من 222,119 سيارة في نفس الشهر من العام الماضي. وأضافت الشركة أن مبيعاتها المحلية زادت بنسبة 2,4% على أساس سنوي، لتصل إلى 48,160 وحدة في الشهر الماضي، في حين ارتفعت مبيعاتها الخارجية بنسبة 10% لتصل إلى 193,239 وحدة في الشهر الماضي، ارتفاعا من 175,069 وحدة في نفس الشهر من العام الماضي. وكانت سيارة كيا سبورتاج الرياضية متعددة الاستخدامات المدمجة هي الطراز الأكثر مبيعًا، حيث بيعت منها 31,695 وحدة في الأسواق المحلية والعالمية.

طاقة

وسط تنافس شرس بين أوروبا وآسيا على أسواق الغاز المسال قبل موسم الشتاء تواصل أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعها، خصوصاً شحنات الغاز المسال التي تحظى بطلب كثيف وعقود طويلة الأجل من شركات الكهرباء في الصين ودول جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية

العالم قلق من شتاء بارد

ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغاز الطبيعي

لندن ـ **موسى مهدي**

تشهد أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعاً جنونياً في الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة في العالم، ويتوقع محللون أن تواصل الأسعار ارتفاعها خلال النصف الثاني من العام الجاري وحتى نهاية العام المقبل 2022 على أقل تقدير وسط النقص الكبير في الإمدادات وارتفاع الطلب.

لكنّ شركة «شل» النفطية الأميركية تقول في تقريرها السنوي للعام الجاري إنّ الطلب على الغاز الطبيعي المسال سيواصل الارتفاع حتى عام 2040، وهنالك حاجة حقيقية لزيادة الاستثمارات في الغاز المسال لتغطية الفجوة المتزايدة بين الطلب والمعروض من الغاز المسال. وبحسب «شلّ» فإنّ هذا الطلب ربما سيدعم ارتفاع الأسعار طوال العقد الجاري والمقبل. وتقدر الشركة في تقريرها المنشور على موقعها ارتفاع الطلب العالمي من الغاز المسال من 360 مليون طن سنوياً في العام الجاري 2020 إلى 700 مليون طن سنوياً في العام 2040.

وأشارت إلى قوة سوق الغاز الطبيعي المسال في العام الماضي رغم ضربات جائحة كورونا التي عرقلت النمو الاقتصادي العالمي، إذ لم يتراجع الطلب مثلما حدث لسوق النفط بسبب الشتاء القاسي الذي ضرب آسيا ورفع الطلب على التدفئة. ويبدو أنّ التحول التدريجي للصين من توليد الطاقة من النفط والفحم الحجري إلى الوقود الأزرق لتلبية شروط اتفاقية المناخ العالمية يدعم السوق وتحديداً أسعار الغاز المسال، بسبب عدم وجود خطوط أنابيب مباشرة لتوصيل الغاز الطبيعي لدول جنوب شرقي آسيا التي تعتمد معظمها على شحنات الغاز المسال. وعلى صعيد الأسعار، تشير بيانات نشرة «أرغوس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، أنّ أسعار الغاز الطبيعي تتجه للارتفاع في الولايات المتحدة بنسبة 20% خلال العام المقبل إلى 4 دولارات لمليون وحدة حرارية بريطانية، كما ستواصل الارتفاع في كل من دول جنوب شرقي آسيا والصين وباقي دول أوروبا الغربية.

ويتزايد الطلب على الغاز الطبيعي في البرازيل التي ضربها الجفاف خلال العام الجاري وتعاني من نقص المياه الكافية وتحتاج إلى شحنات إضافية من الغاز المسال لتلبية الطلب في قطاع توليد الطاقة الكهربائية. ويرى خبير أسواق الطاقة بشركة «سيمبسون سبنس يونغ» الأميركية جيمس ويسلر، في تعليق حول الطلب على الغاز الطبيعي: «هنالك نقص في إمدادات الغاز الطبيعي، وهذا النقص سيتزايد في حال حدوث شتاء بارد هذا العام». وأضاف: «المنافسة على شحنات الغاز تشتد بين آسيا وأوروبا ويترجم ذلك في الارتفاع المتواصل في أسعار الغاز العالمية». وفي ذات الصدد، تشير بيانات «فاينانشيال تايمز» البريطانية المنشورة يوم الجمعة، إلى أنّ أسعار الغاز الطبيعي بلغت أعلى مستوياتها منذ 16 عاماً في بريطانيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى 14 دولاراً لمليون وحدة حرارية بريطانية، كما بلغت 15 دولاراً لنفس الوحدة في آسيا. من جانبها، تقول نشرة «أويل برايس» الأميركية في تحليل قبل يومين، إنّ محللي الطاقة يرجعون أسباب الارتفاع الكبير في أسعار الغاز الطبيعي إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي النقص العالمي في المعروض من الغاز الطبيعي، وتراجع إنتاج حقول الغاز الطبيعي في أوروبا، خصوصاً في هولندا، وانخفاض صادرات الغاز الطبيعي في روسيا.

وتواجه شركة «غاز بروم» الروسية المدّ الرئيسي للغاز الطبيعي لأوروبا، مزيداً من الضغوط من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي تسعى إلى تقليل النفوذ الروسي على دول الاتحاد الأوروبي. وتشير بيانات المفوضية الأوروبية في إبريل/ نيسان الماضي إلى نقص كبير في المطلوب من شحنات الغاز الطبيعي المسال.

ويرى خبير الغاز العالمي بشركة «كوميدتز داتا» الأميركية، كريس مدجلي، أنّ أسعار الغاز الطبيعي ستظل مرتفعة عالمياً لعام آخر على الأقل». وأضاف مدجلي في تعليقات نقلتها صحيفة «فاينانشيال تايمز»: «ليست هنالك إمدادات كافية لتلبية الغاز الطبيعي المطلوب في أوروبا». ولاحظ محللون أنّ شحنات الغاز الطبيعي المسال الأميركية التي كانت تتجه إلى أوروبا تم التعاقد عليها من قبل الشركات الآسيوية ودول أميركا اللاتينية.

وحسب تقرير شركة «وود ماكينزي» للغاز الطبيعي عن سوق الغاز الطبيعي بالربع الأول من العام الجاري، تراجعت مخزونات الغاز الطبيعي بأوروبا بنسبة 25% من متوسط مستوياتها في خمس سنوات. وقالت الشركة في تقريرها، إنّ سوق الغاز المسال تتجه نحو نقص كبير في المعروض مقارنة بالطلب المتنامي خلال السنوات الخمس المقبلة.

من جانبه، قال محلل سوق الغاز الطبيعي، توم مارزيك، في تعليقات لصحيفة «فاينانشيال تايمز» يوم الجمعة: «ما يدهش أنّه لا يوجد قلق حول ارتفاع الأسعار في أوروبا». ويرى مارزيك أنّه «لا توجد خيارات عديدة لدى أوروبا لتغطية النقص بالغاز سوى استيراد المزيد من شحنات الغاز المسال». وربما تكون أوروبا بحاجة إلى مزيد من شحنات الغاز المسال القطري خلال العام المقبل، لكن حتى الآن، تشير التعاقدات طويلة الأجل التي وقعتها شركات الطاقة الأسيوية مع شركة «قطر للبترول» خلال الشهر الماضي، ربما لم تترك فائضاً للسوق الأوروبي.

وكانت الشركات الصينية قد أبرمت اتفاقية لشراء مليون طن من الغاز القطري لمدة عشر سنوات، كما وقعت شركة المؤسسة الكورية للغاز «كوغاز» اتفاقاً مع شركة «قطر للبترول» لشراء مليوني طن سنوياً من الغاز المسال لمدة 20 عاماً. ويضاف هذا العقد إلى الكميات الحالية التي تزود بها قطر المؤسسة الكورية للغاز «شركة كوغاز» بالبالغة 9 ملايين طن من الغاز المسال سنوياً، بحسب البيانات الرسمية التي نشرتها شركة «قطر للبترول».

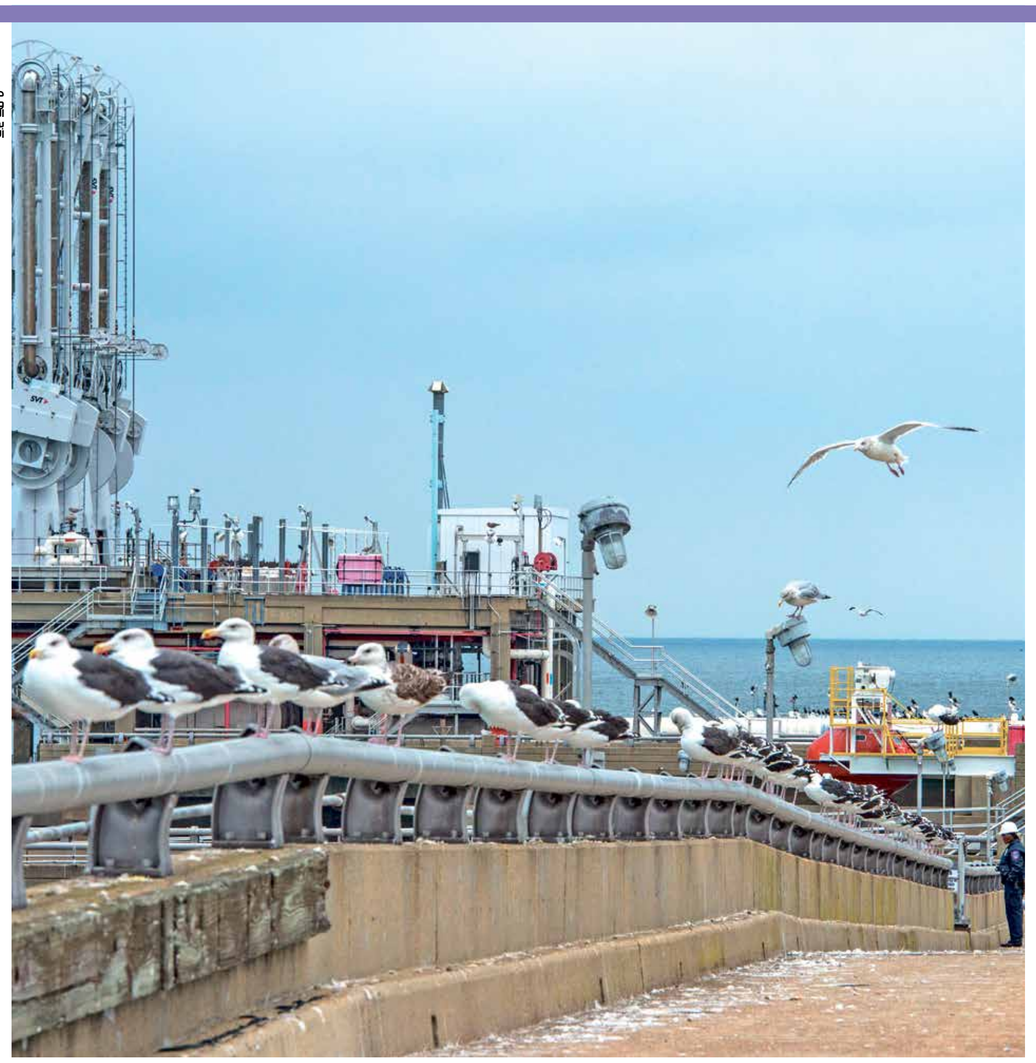

محطة تسييل وتجميد الغاز الطبيعي المسال بولاية ماريلاند الأميركية (Getty)

> نقص في إمدادات الغاز من المتوقع زيادته في حال حدوث شتاء بارد هذا العام

زيادة صادرات غازبروم

كشفت شركة غازبروم الروسية كبرى شركات الغاز الطبيعي في العالم، انها رفعت حجم إمدادات الغاز الطبيعي الى اوروبا العام الجاري الى 107,5 مليارات متر مكعب. وعلى الرغم من زيادة صادراتها بنحو 24 مليار متر مكعب، فان الرقم اقل من الحجم الذي صدرته الى اوروبا في نفس الفترة من 2018. وتتهم واشنطن وبعض الدول الاوروبية غازبروم باستخدام الغاز الطبيعي كسلاح للتأثير على القرار السياسي الاوروبي.

6 ملايين أميركي مهددون بالطرد من منازلهم

يواجه الفقراء وذوو الدخل المحدود في أميركا تحديات الطرد من مساكنهم، بسبب عدم تجديد الحظر الفيدرالي لعمليات الإخلاء للمتأخرين عن دفع الإيجارات

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في الوقت الذي تبدو فيه الإدارة الأميركية وكأنها نجحت بامتياز في التعامل مع أزمة وباء كوفيد-19 وتبعاتها السلبية على الاقتصاد والمواطن، ما زال التفاوت الكبير بين أغنياء البلاد وفقرائها يطلّ بوجهه القبيح، لنرى عشرات الآثرياء يحتفلون بإضافة عدة مليارات من الدولارات إلى ثرواتهم، بينما يكافح ملايين آخرون لتوفير بضع مئات من الدولارات لدفع الإيجارات وتجنب الطرد من مساكنهم. وبعد أن تمكنت الإدارة الحالية، بمساعدة لا يمكن إنكارها من الإدارة السابقة، من إحياء الاقتصاد الأميركي وإخراجه من الركود الذي ضربه العام الماضي، في أعقاب صدمة تسببت في تراجع الطلب والعرض في أغلب قطاعات الاقتصاد، وفقدان أكثر من 20 مليون شخص وظائفهم، وخسارة مؤشرات الأسهم أكثر من ثلث قيمتها، لا تبدو الصورة في الداخل إيجابية على النحو الذي تعكسه أهم المؤشرات الاقتصادية حالياً، خاصة فيما يخص الطبقات الأفقر والفئات الأضعف، في بلد شديد التنوع والتفاوت والأنانية.

ويوم الجمعة، رفع مجلس النواب جلساته ليبدأ عطلة تستمر لعدة أسابيع من دون تجديد الحظر الفيدرالي لعمليات الإخلاء للمتأخرين عن دفع إيجارات مساكنهم، والذي بدأ قبل 11 شهراً وانتهي بنهاية يوليو/تموز، أي يوم السبت. ورغم دعوة الرئيس جوزيف بايدن، يوم الخميس، الكونغرس إلى تجديد الحظر، بعد أن نصحت المحكمة الدستورية العليا قبل شهر بالحصول على موافقة المشرعين قبل تجديده، متعهداً بعدم التمديد مرة أخرى، فشلت جهود قادة الحزب الديمقراطي في مجلس النواب في اللحظات الأخيرة في حشد الأصوات المطلوبة قبل التصويت، بعد اعتراض النائب الجمهوري باتريك ماكهنري عليه، معتبراً إياه غير دستوري.

ومع احتدام أزمة انتشار الوباء خلال الصيف الماضي، أقر الكونغرس العديد من الإجراءات لحماية المستأجرين غير القادرين على دفع إيجارات مساكنهم، كان من بينها حظر طرد المستأجرين حال تأخرهم أو عجزهم عن الدفع. ووافق الكونغرس على الإجراء الذي اقترحه مركز مكافحة الأمراض المعدية CDC لوقف انتشار الفيروس، وعارضته جماعات الضغط التابعة للملاك، قبل أن يمدده المركز في ثلاث مناسبات لاحقة.

ووجهت إدارة بايدن مجهوداتها في الأيام الأخيرة نحو تقديم مساعدات مباشرة للمستأجرين لمساعدتهم على دفع الإيجارات المتراكمة عليهم. وبعد تأكيد نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب، أن من أصل 46,5 مليار دولار تم تخصيصها للتخفيف عن غير القادرين على دفع إيجارات مساكنهم، لم يتم صرف إلا ثلاثة مليارات دولار منها للمستأجرين، طلب بايدن من الحكومات المحلية في الولايات اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة للإسراع في صرف بقية المبلغ، خاصة مع انتهاء مهلة حظر الطرد. واتخذت حكومات بعض الولايات قرارات منفردة فيما يتعلق بمد الحظر، مثل نيويورك التي قررت مده لمدة شهر، وكاليفورنيا التي مدته شهرين، ونيفادا التي مدته لمن تقدموا بالفعل للحصول على إعانات الإيجارات الحكومية.

وعلى نحو متصل، طلبت إدارة بايدن من الوكالات الحكومية تمديد الحظر الخاص بها على عمليات الإخلاء، والتي انتهت أيضاً في 31 يوليو/تموز. ويوم الجمعة، وسعت الوكالات، بما فيها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأميركية ووكالة تمويل الإسكان الفيدرالية، إجراءات الحماية من الإخلاء، وحظرته لمن يعيشون في عقارات مؤمّنة اتحادياً. وحالياً، توجد عدة برامج لمساعدة المستأجرين لدى وزارة الخزانة، والتحالف الوطني لإسكان منخفضي الدخل، والمؤتمر الوطني للإسكان. وأظهر مسحٌ دوري تقوم به إحدى الإدارات التابعة للحكومة الفيدرالية أن أكثر من 3 ملايين مستأجر قالوا، مطلع الشهر الماضي، إنهم معرضون للطرد من مساكنهم خلال الشهرين القادمين. بينما أشار ما يقرب من 5 ملايين مستأجر إلى أنهم لن يتمكنوا على الأرجح من دفع إيجار أغسطس/آب الجاري، ولا يتساوى المستأجرون في الولايات المختلفة أمام خطر التعرض للطرد، حيث توجد بعض الولايات التي يعد ساكنوها الأكثر عرضة له، مثل ساوث كارولينا وميسيسبي وجورجيا ونيوجيرسي والأباما، وفقاً لتقرير أعدته شركة بيانات التخطيط الحضري Urban Footprint.

> اتخذت عدة ولايات إجراءات استثنائية لتمديد حظر الإخلاء

توزيع وجبات الطعام المجانية على فقراء حي بروكلين في نيويورك (Getty)

فايزر وموديرنا ترفعان أسعار اللقاح

باريس ـ **العربي الجديد**

تتجه كبريات شركات الأدوية في العالم إلى زيادة أسعار لقاحات كورونا، وهو ما يزيد الأعباء المالية على الدول والأفراد في معركة مواجهة الوباء، خاصة الدول التي تعاني من عجز مالي وأزمات اقتصادية.

وأعلن وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بون، أمس الإثنين، أن شركتي فايزر وموديرنا للأدوية ستزيدان ثمن لقاحيهما ضد وباء كوفيد-19 بعد تعديلهما لمكافحة متحورات الفيروس.

ولم يكشف الوزير عن موقف شركات الأدوية الأخرى المنتجة للقاحات كورونا، ومنها جونسون اند جونسون وأسترازينيكا.

وقال كليمان متحدثا لإذاعة «راديو فرانس إنترناسيونال»: «يجب أن ننظر إلى كل ذلك بطريقة عقلانية».

وأضاف: «علينا أن نحرص بالطبع على ألا يتم خداعنا، بل أن نتوصل إلى عقود أكثر لشراء منتجات أكثر تكيّفاً على الأرجح مع المتحورات». ورأى أن «الثمن سيكون أعلى بقليل ليس على الاتحاد الأوروبي وحده، بل على جميع المشترين». وكشفت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية، يوم الأحد، بعدما اطلعت على العقد المبرم مع الاتحاد الأوروبي، أن ثمن لقاح فايزر سيرتفع من 15,5 يورو إلى 19,5 يورو، فيما سيرتفع ثمن لقاح موديرنا من 19 يورو إلى 21,5 يورو.

وأضاف كليمان بون: «نجري العمل على تكييف اللقاحات للمتحورات، هذا مطلوب في العقود الجاري التفاوض بشأنها. كما نطلب أن يتم تصنيع القسم الأكبر من الإنتاج، أي نحو 300 من مكوّنات اللقاح، على الأراضي الأوروبية».

وتتزامن زيادة السعر هذه مع تصاعد المخاوف حيال تفشي المتحور دلتا، وفيما أفادت دراسات عن فاعلية لقاحي فايزر/بايونتيك وموديرنا في مكافحة هذه النسخة من الفيروس يتزايد الطلب العالمي عليهما.

وحصل الاتحاد الأوروبي بموجب برنامج الشراء المشترك للقاحات على 330 مليون جرعة من لقاح فايزر/ بايونتيك، و100 مليون جرعة من استرازينيكا و50 مليون جرعة من موديرنا و20 مليون جرعة من شركة «جونسون اند جونسون».

وتوقعت مختبرات فايزر، في نهاية تموز/يوليو، أن تبلغ قيمة مبيعاتها من اللقاح ضد كوفيد 33,5 مليار دولار (28,23 مليار يورو)، ما يفوق بكثير توقعاتها قبل شهرين البالغة 26 مليار دولار (21,91 مليار يورو). أما موديرنا، فتوقعت في أيار/ مايو، مبيعات سنوية من اللقاح بقيمة 19,5 مليار دولار (16,43 مليار يورو). وترتبط الدول بين التقدم في نسبة الملحقين وبين انتعاش النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

وتتوقع جونسون أن تحقق إيرادات من مبيعات اللقاح المضاد لفيروس كورونا والذي يتم إعطاؤه في صورة جرعة واحدة، 2,5 مليار دولار خلال العام الحالي، 2021.

ورفعت الشركة توقعاتها لأرباح العام الحالي ككل لتراوح بين 9,60 و9,70 دولارات للسهم الواحد، في حين كانت التوقعات السابقة تبلغ 9,57 دولارات للسهم الواحد. كما رفعت الشركة توقعاتها لإيرادات العام الحالي ككل إلى 94,6 مليار دولار، في حين كانت التوقعات السابقة 91,6 مليار دولار.

> موديرنا تتوقع مبيعات سنوية من اللقاح بقيمة 19,5 مليار دولار

ارتفاع عمليات التطعيم ضد المتحور دلتا من كورونا في فرنسا (Getty)

رؤية

أزمة لبنان: تأليف الحكومة لن يكفي

علي نور

منذ العاشر من شهر آب/أغسطس 2020، أي منذ نحو سنة، استقال رئيس الحكومة اللبنانيّة حسّان دياب بعد أيام من انفجار مرفأ بيروت وما أثاره من غضب شعبي في الشارع. ومنذ ذلك الوقت، باتت السلطة التنفيذيّة مقيّدة بحكومة مستقيلة لا تملك صلاحيّة الحل والربط، إلا في الحدود الضيّقة لتصريف الأعمال كما ينص الدستور اللبناني. وطوال هذه الفترة، فشلت الطبقة السياسيّة اللبنانيّة في التوصّل إلى تفاهم يمكّنها من تشكيل حكومة جديدة، بفعل الخلافات على أحجام الحصص الوزاريّة التي سينالها كل طرف، أو على نوعيّة الحقائب التي سينالها.

استطالة مدّة تصريف الأعمال إلى هذا الحد، كانت كفيلة في أي دولة أو نظام سياسي بالتسبب بأزمات لا تُحمد عقباها، خصوصاً إذا أصرّ رئيس الحكومة المستقيل على تضييق حدود مهامه إلى درجة الامتناع حتّى عن عقد جلسة للحكومة المستقيلة، كما فعل حسّان دياب نفسه. لكنّ تداعيات هذا الشغور في الحالة اللبنانيّة كانت مضاعفة، لكونه تزامن مع أخطر مراحل الانهيار المالي الذي تمر به البلاد، لا بل تزامن مع أزمات كانت أخطر من أن تُترك بلا حل، كشح الأدوية والمحروقات وانقطاع الكهرباء.

وفي ظل الفراغ، خيّم الجمود على جميع الملفات المرتبطة بالأزمة المالية؛ فتوقّفت المفاوضات مع حملة سندات الدين الأجانب، وتفرملت المحادثات مع صندوق النقد الدولي. وتوقّف البحث في مسألة خطة التعافي المالي، بعد أن سقطت الخطة المقترحة سابقاً لغياب الإجماع السياسي والنيابي حولها. لا بل كان أغرب ما في الأمر ترك البلاد بلا حتّى موازنة ترشّد إنفاقها خلال هذا العام، وبلا رؤية لكيفيّة التعامل مع مرحلة الخروج من آليات دعم الاستيراد التي كانت تعتمد على احتياطات المصرف المركزي، ما مهّد للارتطام العنيف الذي نشهده اليوم.

في ظل هذا الجو السوداوي بالتحديد، جاء تكليف رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة المقبلة في بداية الأسبوع الماضي. ولعلّ تردي الظروف الاقتصاديّة في ظل الفراغ القائم في السلطة التنفيذيّة برّر إلى حدٍ ما تلقّف هذا الخبر بإيجابيّة في الشارع اللبناني، رغم عدم وجود ما يضمن نجاح الرجل في التفاهم مع رئيس الجمهوريّة وسائر الأقطاب السياسيين على تشكيلة معيّنة للحكومة المقبلة.

نقاط قوّة ميقاتي، التي يراهن عليها كثيرون، تكمن في قوّة علاقاته الدوليّة، وخصوصاً مع فرنسا التي باتت منذ انفجار المرفأ معنيّة عن قرب بتفاصيل المشهد الاقتصادي اللبناني، والتي تملك أساساً طموحات استثماريّة كبيرة في ما يخص مرحلة إعادة إعمار واستثمار المرفأ لاحقاً. علماً أن ميقاتي نفسه امتلك شخصياً شراكات استثماريّة مع كبرى الشركات فرنسيّة في قطاعي الاتصالات والنقل. هذه العلاقات بالتحديد، هي ما دفع بعضهم إلى التفاؤل بقدرته على تأمين مظلّة فرنسيّة ودوليّة لمسار التصحيح المالي اللبناني، لا بل والقدرة على إعطاء ضمانات معينة للشركات الأجنبيّة التي يمكن استقطابها للاستثمار في لبنان. الرهان على علاقات ميقاتي وارتباطه بفرنسا لا يقتصر على قدرته على تأمين المظلّة الدوليّة. فمن المعروف أن فرنسا تمتلك اليوم أجندة ورؤية خاصّة للملف الاقتصادي اللبناني، وهذه الرؤية لا تبتعد عن عناوينها العريضة عن الشروط التي وضعها صندوق النقد للموافقة على الدخول في برنامج مع الدولة اللبنانيّة. هذه الشروط تمتد من التدقيق الشامل في ميزانيات المصرف المركزي، إلى تحديد خسائر القطاع المالي بدقّة ومعالجتها، وصولاً إلى وضع خطة شفافة لقطاع الكهرباء، وضمان استقلاليّة القضاء، بالإضافة إلى وضع أنظمة لضبط سيولة المصارف خلال فترة التصحيح، وبعض الشروط الأخرى التي تفرض التقشّف في ميزانيّة الدولة.

عملياً، لم يكن لدى الطبقة السياسيّة أي مشكلة في الشروط التقشفيّة الموجعة على المستوى الاجتماعي. لكن مفاوضات لبنان مع صندوق النقد تعثّرت خلال العام الماضي بسبب رفض كل طرف سياسي للشروط التي يمكن أن تمس مصالحه وصفقاته في النظام المالي ومؤسسات الدولة، وهو ما أفضى إلى فقدان الإجماع حول خطة الحكومة السابقة للتصحيح المالي التي كانت تجري على أساسها المفاوضات مع الصندوق.

أما اليوم، فيراهن بعضهم على علاقة ميقاتي بفرنسا من زاوية إمكانيّة دفعه باتجاه تبنّي الأجندة الماليّة الإصلاحيّة التي يحملها الفرنسيون، والتي يمكن أن تؤسس لعودة التفاوض مع صندوق النقد بصورة إيجابيّة. كما ثمّة من يتوقّع أن يتمكن من فرض هذه الأجندة على سائر الأقطاب السياسيين، مستعملاً علاقاته الدوليّة والغطاء الخارجي الذي يملكه، والذي يفوق بأشواط الدعم الذي تمتّع به سلفه حسان دياب.

بمعزل عن كل هذه الرهانات، يمكن القول إن تشكيل حكومة ميقاتي وحده لن يمثّل الحل المطلوب، حتى لو تمتّع ميقاتي بكل هذا الدعم الخارجي وتحديداً الفرنسي، وحتى لو امتلك نيّة تبني هذه البنود الإصلاحيّة. فمخاطبة صندوق النقد، مستحيلة دون طرح خطة ماليّة كاملة، مع إجراءات تصحيحيّة تتحدى الكثير من مصالح الطبقة السياسيّة التي تتشابك مع مصالح النافذين في النظام المالي اللبناني. وهذا النوع من الخطوات، سيستلزم إرادة مواجهة كبيرة، قد لا يملك ميقاتي جميع أدواتها. لا بل لا يوجد ما يدل على نيّة الرجل في السير بهذا النوع من المواجهات بمعزل عن التأثيرات الخارجيّة، وهو القادم من نادي الزعماء السياسيين التقليديين والمرتبط بمصالحهم.

أما التعامل مع أزمة القطاع المالي، وتحديداً أزمة المودعين، فمرتبط بقدرة الحكومة القادمة على فرض الاعتراف بالخسائر المصرفيّة ومعالجتها بما لا يمس بأصحاب الودائع الصغيرة والمتوسّطة، ومهما كانت الكلفة على أصحاب الرساميل. وطوال الفترة الماضية، كان من الواضح أن الغالبيّة الساحقة من الكتل النيابيّة فضلت الانحياز إلى اللوبي المصرفي الرافض لهذه الخطوة، وهو ما سيمثّل تحدّيا كبيرا لأي حكومة مقبلة.

وبالنسبة إلى حملة سندات الدين الأجانب، فمن المستحيل أن تتمكن أي حكومة من التوصّل إلى تفاهم منطقي وعادل لإعادة جدولة ديونهم، وإعادة النظر بقيمة السندات وفوائدها، طالما أنها لم تنجز خطة تصحيح مالي ذات مصداقيّة. وهذه مسألة مربوطة بدورها باستعادة الانتظام في النظام المصرفي، وفتح أبواب المساعدات الخارجيّة التي تربطها جميع الجهات الدوليّة بمصير المفاوضات مع صندوق النقد.